تقرير يروّج لابن سلمان ويتجاهل قمعه والأزماته



لكنه يغفل أسئلة جوهرية تتعلق بالحريات والظروف المعيشية ومدى إمكانية قياس المواقف الشعبية في ظل القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير.

فالمظاهر الترفيهية، من الحفلات والمهرجانات إلى المراكز السياحية والواجهات البحرية، لا تكفي وحدها لإثبات وجود تأييد سياسي واسع للسلطة. ويقر التقرير نفسه بعدم توافر استطلاعات رأي موثوقة، ما يجعل الحديث عن ولاء غير مشروط لدى هذا الجيل استنتاجا يفتقر إلى إحصائيات مستقلة، خصوصا في بيئة تضيق فيها مساحة التعبير عن المواقف المعارضة أو حتى المنتقدة.

وفي مقابل الصورة التي يقدمها التقرير عن الانفتاح والازدهار، تبرز تحديات اقتصادية تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، من ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف المعيشة إلى البطالة والمنافسة في سوق العمل مع العمالة الأجنبية، فضلا عن تعثر مشاريع كبرى والضغوط الأمنية والاقتصادية الناجمة عن التوترات والضربات العسكرية.

كما أن النشاط على منصات التواصل الاجتماعي، وحملات المؤثرين والعروض الترويجية، لا يشكل بالضرورة مؤشرا على تأييد حر ومستقل، ولا يمكن فصله عن واقع الرقابة والملاحقات التي تطال أصحاب الآراء المنتقدة، وما قد يترتب عليها من أحكام بالسجن وعقوبات قاسية تصل إلى الإعدام.

ومع تزايد الأعباء المعيشية والتحديات الأمنية، تبدو قدرة الفعاليات الترفيهية على تكريس صورة الرضا الشعبي موضع اختبار. فالإنفاق على الترفيه لا يعالج وحده مشكلات القدرة الشرائية وفرص العمل والحريات، ولا يوفر دليلا على رسوخ التأييد الشعبي للسلطة في مواجهة هذه الضغوط.